مبادرات إنشاء شبكات أمنية إقليمية بقيادة السعودية في الشرق الأوسط

نجم الدين أجار *

ملخص: تتناول هذه الدراسة مبادرات إنشاء شبكات أمنية إقليمية بقيادة المملكة العربية السعودية في الشرق الأوسط، وتزعم الدراسة أن السبب الرئيس وراء بناء هذه التنظيمات الأمنية هو تحقيق أمن النظام السعودي، لا تحقيق الأمن الإقليمي بحسب زعم النظام السعودي. ومن أجل إثبات هذا الزعم ستستفيد الدراسة من الإطار المفهومي الذي طوّره ستيفن والت بعنوان "توازن التهديد" (Balance of Threat). وقد لوحظ أن مبادرات التحالفات الثلاث التي حُلِّلت في هذه المقالة ركزت على أمن النظام السعودي، ورغم زعمها أنها تهدف إلى تحقيق أمن الدول المشاركة فقد أقبلت السعودية على بناء تحالفات إقليمية على أساس الأمن لموازنة التهديد الناجم عن دور إيران، وذلك بما يتوافق مع نظرية توازن التهديد التي تبناها والت.

* باحث، تركيا

Initiatives to Establish Regional Security Networks Led by Saudi Arabia in the Middle East

NECMETTİN ACAR*

ABSTRACT This research examines the initiatives led by Saudi Arabia to establish regional security networks in the Middle East. The paper claims that the main reason behind the establishment of these security organizations is not to achieve regional security, as it claims, but to achieve the Saudi regime's security. To substantiate this claim, the author uses Stephen Walt's conceptual framework "Balance of Threat." It concluded that the three coalition initiatives analyzed in this paper focused on the security of the Saudi regime, despite its claim of aiming to achieve other parties' security. Saudi Arabia has begun to build regional alliances on the basis of security to balance the threat posed by Iran, which is compatible with the theory of threat balance adopted by Walt.

* Resaracher, Turkey

رؤية تركية
2019 - (8/2)
81 - 61

1- المدخل:

شـهدت الفـترة التي تلت عـام 2010 تطورات إقليميـةً وعالميةً مهمّةً أثـرت في الترتيب الأمنـي (security architecture) في منطقـة الشرق الأوسـط. فميـل الولايات المتحدة الأمريكيـة إلى الإعراض عن ممارسـة دورهـا بوصفها ضامنًا لأمن الأنظمـة الموالية للغرب في منطقة الشرق الأوسـط نتيجة تغيّر أولوياتها السياسـية، وتزايد نفوذ الكتلة الشيعية الداعية إلى التغيير واسترجاع نفوذها بقيادة إيران مقابل الضعف الذي أصاب كتلة المحافظين على الوضع الراهن بقيادة السـعودية في أثناء الربيع العربي- من الأمور التي حملت السعودية على تحالفات إقليمية حفاظًا على أمنها. فأنشـأت هذه الكتلة بقيادة السـعودية تنظيماتٍ أمنيةً مشـتركةً، مثل قوات درع الجزيرة، وناتو العرب، والتحالف الإسـلامي العالمي لمحاربة الإرهاب (التحالف الإسـلامي)، وذلـك للحيلولـة دون أن تملأ القوى المنافِسـة الفراغَ الأمنيّ المتشـكّل في عموم المنطقة. ورغم الادعاءات التي تزعم أن هذه التنظيمات الأمنية المشتركة ترمي لتحقيق المصالح القومية للدول الأعضاء؛ فإنه عند إمعان النظر في التصورات الخاصة بالتنمية والتهديد، يتضح أن الهدف الأصلي لهذه التنظيمات هو تحقيق أمن النظام السعودي.

إن التطـورات التـي جرت عـلى الصعيديـن الإقليمي والعالمـي، في الفترة التـي تلت عام 2010، أطلقت مرحلةً من شأنها أن تفضي إلى نتائج مهمّةٍ من حيث الترتيب الأمني الإقليمي في منطقـة الـشرق الأوسـط. وأول هذه التطورات هـو أن الولايات المتحـدة الأمريكية تخلت عـن الدور الذي تؤدّيه في منطقة الشرق الأوسـط منذ الحرب العالميـة الثانية، والذي يتمثل في كونهـا الضامن الأسـاسي للأمن الإقليمي في الشرق الأوسـط. فالولايـات المتحدة الأمريكية التـي اتجهـت إلى منطقـة آسـيا- المحيـط الهـادئ للحدّ مـن تهديدات الصـين المتصاعـدة التي اسـتطاعت التخلّص من الاعتماد على موارد الطاقة في منطقة الشرق الأوسـط مع اندلاع ثورة الغـاز الصخري- اختـارت عدم الاكتراث بالأزمـات الإقليمية في هـذه المرحلة على التدخل العسكري المباشر، خلافًا للسياسات التي كانت تتبعها سابقًا. وثاني هذه التطورات هو الحراك الشـعبي الـذي بـدأ في تونـس في ديسـمبر/ كانـون الأول 2010، وأثّر في معظم دول شـمال إفريقي، ودول منطقة الشرق الأوسـط خلال وقت قصير، وسُـمِّي فيما بعد "بالربيع العربي". وانتهى هذا الحراك الشـعبي بإسـقاط الأنظمة الديكتاتورية في كلٍّ من تونس، ومصر، وليبيا، واليمن، وانتهى بالحروب الأهلية في كلٍّ من ليبيا واليمن وسوريا. وقد حصل حراك شعبي في البحرين أيضًا، لكن تدخل مجلس التعاون الخليجي حافظ على وجود نظام حمد بن عيسـى آل خليفة. أما في اليمن التي بدأ فيها التدخل العسكري في مارس/ آذار عام 2015 على يد قوات التحالف الذي يضم دول مجلس التعاون الخليجي، بقيادة المملكة العربية السـعودية- فتستمر فيه الصراعات بين الحوثيين وحكومة عبد ربه منصور هادي الموالية للسـعودية، منذ نهاية عام 2018.

كانت منطقة الشرق الأوسط حتى فترة الربيع العربي منقسمةً إلى كتلتين: الكتلة السنيّة/ (الوهابية) المحافظة على الوضع الراهن بزعامة السعودية (الكتلة المحافظة اختصارًا)؛ والكتلة الشيعية/ الداعية إلى التغيير واسترجاع نفوذها بزعامة إيران (الكتلة الاسترجاعية اختصارًا). والتنافس بين هاتين الكتلتين مرتبطٌ قبل كل شيءٍ بشكل العلاقة التي تبنيها كلٌّ من السعودية وإيران مع الغرب، وبوجهة نظرهما في الوضع الراهن الذي تُعَرِّفُه أمريكا وإسرائيل. فالكتلة المحافظة بزعامة النظام السعودي تطور علاقات طيبة مع الغرب، وتَعدّ الحفاظ على الوضع الراهن –الذي تُعرِّفهُ أمريكا وحليفتها الرئيسة في المنطقة إسرائيل– مادة أساسية في سياستها الخارجية، في حين تطور الكتلة الشيعية الاسترجاعية بزعامة إيران علاقات عدوانيةً مع الغرب، وتَعُدّ معارضة الوضع الراهن الذي تُعرّفه أمريكا وحليفتها الرئيسةً في المنطقة إسرائيل– مادةً أساسيةً في سياستها الخارجية.

في أعقاب عام 2010 استطاعت إيران بسط نفوذها في عموم الشرق الأوسط؛ لأسباب عديدة، منها: تخلي أمريكا عن أداء دورها الضامن للأمن في المنطقة، وفقدان النفوذ الوطنيً في دولً المنطقة الموالية للكتلة المحافظة (مصر، اليمن، البحرين)، ومن ثَمّ فراغ السلطة الذي حصل في المنطقة عامة. وحرب إسرائيل مع حزب الله عام 2006، والتطورات التي حصلت في أثناء الهجوم الإسرائيلي على غزة عام 2009 جعلت إيران تحظى بنفوذ من شأنه أن يؤثر في قرارات الحرب والسلم في المنطقة. علاوةً على ذلك، شكّل وقوع العراق تحت سيطرة إيران بعد الانسحاب العسكري الأمريكي من العراق عنصرًا آخر دعم ملفّ (بروفيل) إيران المتصاعد قُبَيل الربيع العربي. ومع اندلاع الربيع العربي عام 2010، قطعت إيران مسافةً كبيرةً لبسط نفوذها في عموم المنطقة بما يتعارض ومصالح النظام السعودي. في هذه المرحلة أحكمت إيران نفوذها في سوريا، إضافةً إلى نفوذها في العراق، وبنت ممرًّا بريًّا إلى البحر

الأبيض المتوسط، ومن ثَم وصلت إلى لبنان، وعملت على زعزعة استقرار الأنظمة في منطقة الخليج مستعملةً نفوذها السياسي لدى العناصر الشيعية في هذه المنطقة، ودعمت الحوثيين الذين أسقطوا نظام علي عبد الله صالح، الحليف السعودي في اليمن. وبدأت إيران تشكّل تهديدًا كبيرًا لأمن النظام السعودي، ولاسيما حين استطاعت تشكيل مليشيات مسلحةً صغيرةً ومؤثّرةً من عناصر موالية لها، مثل الحشد الشعبي في العراق، وحزب الله في لبنان، وأنصار الله (الحوثيين) في اليمن، واستطاعت أن تسخّر هذه المليشيات التي خبرت الحروب لتحقيق مصالحها الوطنية بشكل فعال. وهناك التهديد الآخر المتولّد من إيران وهو سياسات إيران في التسلّح، فقد ازداد إحساس النظام السعودي بالتهديد الإيراني جرّاء تطوير تكنولوجيا الصواريخ البالستية، والنشاط النووي الذي ظهر عام 2002 والذي لم يُوقَف رغم كل العقوبات المفروضة عليها؛ لذا تشكيل التنظيمات الأمنية الإقليمية، مثل التحالف الإسلامي، وناتو العرب، وقوات درع الجزيرة، بزعامة النظام السعودي؛ لأجل التوازن مع هذه التهديدات التي ظهرت نتيجة المكاسب التي حقّقتها القوى الاسترجاعية الداعية للتغيير، وتغيّر أولويات السياسة الخارجية الأمريكية.

كانت منطقة الشرق الأوسط حتى فترة الربيع العربي منقسمةً إلى كتلتين: الكتلة السنيّة/ (الوهابية) المحافظة على الوضع الراهن بزعامة السعودية (الكتلة المحافظة اختصارًا) والكتلة الشيعية/ الداعية إلى التغيير واسترجاع نفوذها بزعامة إيران (الكتلة الاسترجاعية اختصارًا)

يهدف هذا البحث إلى دراسة هذه التنظيمات الأمنية المتشكلة من قبل النظام السعودي لملء الفراغ الأمني في منطقة الشرق الأوسط، تبعًا للتطورات الجارية على الصعيدين الإقليمي والعالمي. فهذا البحث يزعم أن السبب الرئيس لبناء هذه التنظيمات الأمنية هو تحقيق أمن النظام السعودي، لا تحقيق الأمن الإقليمي، كما يزعم النظام السعودي. ومن أجل إثبات هذا الزعم سُيستفاد من الإطار المفهومي الذي طوّره ستيفن والت بعنوان "توازن التهديد" (balance of thereat).

2. الإطار المفهومي:

ثمة نهجان نظريّان في التخصصات ذات الصلة بالعلاقات الدولية الحقيقة التي تدرس التصرفات التحالفية للاعبين السياسيين، وسياسات القوى العظمى، هما: نظرية "توازن القوى" (Balance of Power) لكينيث والتز، ونظرية "توازن التهديد" (Balance of Threat) لستيفن والت. والفارق الأكبر بين هذين النهجين يكمن في الإجابة المختلفة الذي يقدمه كل نهج عن السؤال الآتي: "هل تردّ الدول على القوى أم على التهديدات؟"[1]. فحين قال والت: "إن الدول التي تحمل النوايا الهجومية تحرّض الدول الأخرى على القيام بالتوازن ضدها"[2] زعم أن الدول حساسةٌ تجاه التهديدات، لا تجاه القوى وقدرتها الهجومية. يُطبَّق التوازن (balancing) إما على شكل التوازن الداخلي (internal balancing) بحيث تزيد الدولة قوتها العسكرية من خلال تخصيص القسم الأكبر من مواردها الوطنية للدفاع،

والتوازن الخارجي (external balancing) ضد القوى التي تخلّ بتوازن النظام من خلال بناء تحالفاتٍ موجهةٍ للدفاع [3].

يرى والت [4] أن الدول في حالة التوازن تتمتع بمزيدٍ من الأمن، لأنها ستجد تحالفًا قويًا في وجه الدول المهاجمة [5]. لهذا السبب تميل الدول التي تواجه تهديدًا في النظام الدولي إلى سياسة توازن التهديد بصورةٍ رئيسة. وتبقى مسايرة [6] (Bandwagoning) الدول القوية التي تشكل مصدر التهديد سياسةً استثنائيةً.

يتحدث والت [7] عن أربعة مصادر مختلفة للتهديد بالنسبة للدول: القوة الإجمالية، والقرب الجغرافي، والقدرة الهجومية، والنوايا الهجومية.

• القوة الإجمالية (aggregate power): هي مجمل الموارد التي تملكها الدولة (القوة البشرية والعسكرية والصناعية والتكنولوجية).

• القرب الجغرافي (geographic proximity): تكون الدول أكثر حساسيةً للتهديدات القادمة من الدول القريبة جغرافيًا على حدّ قول والت الذي يعتقد أن هذه التهديدات تقلّ كلّما ازدادت المسافة التي تمتد إليها قدرات الدول.

• القدرة الهجومية (offensive capability): تقوم الدول التي تملك قدراتٍ عسكريةً واسعةً بالعمل على بناء تحالفاتٍ مع الدول الأخرى التي تملك قدراتٍ دفاعيةً محدودة من أجل أن توازن أي قوة منافسة يُحتمَل أن تنافس قدرتها الهجومية.

• النوايا الهجومية (offensive intentions): تحرّض الدول التي تحمل النوايا الهجومية على بناء تحالفاتٍ ضد الدول صاحبة القدرات الدفاعية المحدودة. يَعُدّ والت النوايا أهم عنصرٍ في بناء التحالفات.

على مرّ التاريخ اختارت الدول التي لم تسلم من الرغبة في الهيمنة: (إسبانيا في عهد فيليب، فرنسا في عهد لويس الرابع عشر ونابليون، ألمانيا في عهد فيلهلم الثاني وهتلر) توازن الهيمنة المحتمَلة على السعي وراء الهيمنة المحتمَلة. وسياسة التوازن ليس أمرًا مقتصرًا على القارة الأوربية. فرابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان ASEAN) التي أسّستها دول جنوب شرق آسيا لمواجهة التهديد الصيني، والتحالف الذي بناه النظامان الملكيّان: الهاشمي والسعودي المتنافسان منذ سنواتٍ طويلةٍ لصدّ تهديدات الحركة الناصرية التي ظهرت باعتبارها القوة الحاكمة في منطقة الشرق الأوسط (التحالف الملكي King's Alliance)- كلّ ذلك شاهدٌ على أن سياسة التوازن سياسةٌ منتشرةٌ في النظام الدولي[8].

اختبر كوبر[9] نظرية توازن التهديد لوالت على خيار دول مجلس التعاون الخليجي لبناء التحالف، وأكّد حساسية النخب السياسية في هذه الدول تجاه التهديدات الداخلية والخارجية. و بالشكل نفسه توصّل غاوس[10] إلى نتائج تثبت صحة ما قاله والت، وذلك في دراسةٍ أجراها على اختيار السعودية والأردن وسوريا للتحالف.

تقـدّم نظريـة توازن التهديد التي طرحهـا والت إطارًا تحليليًّا وظيفيًّـا في التعبير عن غياب الأمـن الذي تسببه إيران للنظام السعودي منذ سـنوات طويلة. فالقدرات العسكرية الإيرانية التـي لا يمكـن مقارنتها بالقـدرات العسكريـة للنظام السعـودي، وقرب إيـران جغرافيًّا من الحدود السعودية، والأهم من هذا كله، بنية النظام الإيراني الداعية للتغيير واسترجاع نفوذها، وعـدم إخفاء نواياها العدوانية تجـاه النظام السعودي- هذا كلّه يجعل النظام السعودي محقًّا في تصوّره تجاه إيران باعتباره تهديدًا. وممّا عزّز قناعة النظام السعودي بضرورة التوازن مع إيران: برنامج إيران في التسليح، والنظام السياسي الذي يحاول بناؤه ضد النظام السعودي في العراق بُعَيـد الغـزو الأمريكي، وفي البحرين واليمن وسـوريا في أثناء فترة الربيـع العربي، وتحريضها الشيعة ضدّه في المحافظات الشرقية السعودية.

3. التهديدات الموجّهة للترتيب الأمني في منطقة الشرق الأوسط في أثناء الربيع العربي:

في الفـترة التي تلت 2010 شـهد الترتيب الأمني في الشرق الأوسـط تغـيرات كبيرةً ذات صلـةٍ بالتطـورات المهمّـة التي وقعت عـلى الصعيديـن الإقليمـي والعالمي. وأهـم تطور على الصعيد العالمي الذي أثّر في الترتيب الأمني في منطقة الشرق الأوسط هو أن الولايات المتحدة الأمريكية اعتبارًا من عام 2010 خفّفت الضمانات الأمنية التي تقدّمها لمنطقة الشرق الأوسط منذ الحرب العالمية الثانية. والتطور الأهمّ الذي أثّر عالميًّا في الترتيب الأمني في الشرق الأوسط هو الحراك الشعبي الذي انطلق مع الربيع العربي، وتحوّل فيما بعدٍ إلى ثوراتٍ وحروبٍ أهليةٍ في أبرز دول المنطقة، فأضعف ذلك الكتلة المحافظة على الوضع الراهن في المنطقة.

شكلت التجارة البحرية وأمن المستعمرين (في الهند مثلًا) عواملَ دفعت الدول الغربية إلى الاهتمام بالشرق الأوسـط قبل عصر البترول،[11] وبعـد انطلاق عصر البترول أضيف إلى تلك العوامـل أمنُ طاقة اقتصـادات الدول الغربية المتقدّمة. ومع انحطـاط وانسحاب إنكلترا التي كانـت تشـكل القوة المهيمنـة في الترتيب الأمني في الشرق الأوسـط خـلال الأعوام 1820-1971 إبـان الحـرب العالمية الثانية بـدأت الولايات المتحـدة الأمريكية تـؤدّي دورًا رئيسًا في أمـن المنطقـة. في هذه الفـترة وُصِفت المنطقـة بمنطقة المصالـح الحيوية بحسب مبـدأ أيزنهاور (1957)، ونيكسـون (1969)، وكارتـر (1980)، وأُعلِن عن اسـتعمال الإمكانات كافة بما فيهـا التدخـل العسكري لإحباط القـوى الأجنبية (الاتحـاد السوفياتي)، أو امتـدادات القوى الأجنبيـة، ومحاولاتها الراميـة للسيطرة على المنطقة، وتغيير الوضـع الراهن الإقليمي.[12] ومن أجـل الالتزام بتعهداتها الأمنية هـذه، بنت الولايات المتحدة الأمريكية قوات التدخل الطارئ (الشكل السابق للقيادة المركزية الأمريكية/ سنتكوم الحالية) عام 1980.[13] فتدخّلت أمريكا عسكريًّا في الأزمات التي ظهرت في المنطقة، وعلى رأسها حربا الخليج الأولى والثانية، وظلّت تضمن أمن حلفائها في المنطقة.

ولكـنّ التطورين اللذين حصلا في المرحلـة التي تلت عام 2010 حملت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تغيير دورها الأساسي في الشرق الأوسط بحيث تنقلب من ضامن الأمن الإقليمي إلى حليف يساعد حلفاءها الإقليميين على تمكينهم لتحقيق أمنهم.[14] ويتمثل هذان التطوران المهمّان في زوال اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على موارد الطاقة في الشرق الأوسـط جرّاء ثورة الغاز الصخري، والتفاتها صوب آسيا من أجل موازنة التهديدات الصينية المتصاعدة.

فالوصول إلى موارد الطاقة الآمنة بتكاليف معقولة عنصرٌ في غاية الأهمية بالنسبة لأمريكا في سياساتها الأمنية والخارجية، وذلك لأنها تدعم القوة الاقتصادية في البلاد، ولا ننسى أن موارد الطاقـة كانت العنصر الأهم في بنـاء الهيمنة الأمريكية العالمية[15] إبان الحـرب العالمية الثانية.[16]

وأهم تطور على الصعيد العالمي الذي أثّر في الترتيب الأمني فـي منطقة الشرق الأوسط هو أن الولايات المتحـدة الأمريكية اعتبارًا من عـام 2010 خفّفت الضمانـات الأمنية التي تقدّمها لمنطقـة الشرق الأوسط منذ الحرب العالمية الثانية

كـما أن اعتـماد الـدولار الأمريكي في تجـارة البترول كان أمـرًا في بالـغ الأهمية ليصبـح الدولار الأمريكـي بمثابة "العملـة الاحتياطية" في الأسـواق العالميـة. فأصبحت الأهمية التي يتمتع بها البترول بالنسبة للرؤية التي تتبناها أمريكا في أمن الطاقة، واعتبار الدولار الأمريكي العملة الاحتياطية– الذريعة الأهم لتؤدّي أمريكا دور الضامن للأمن في منطقة الشرق الأوسط.

إن ثورة الغاز الصخري (shale gas / tight oil) التـي حصلـت في الفترة التـي تلت عـام 2010 جعلت أمريكا تتمتع بالاكتفاء الذاتي في مجال الطاقة، لا بل جعلت منها دولةً قادرةً على تصدير الطاقة. يُستخـرَج الغـاز الصخري باسـتخدام تقنيـة التكسـير الهيدروليكي والحفـر الأفقي للصخور الزيتيـة التي تحتوي أحواض البترول الخام المحبوس في الصخور تحت الأرض. وهذه العملية لا تكـون بتقنية الحفر التقليدية المستعملة في اسـتخراج البترول، وتتطلب تقنيةً عاليةً من أجل الإنتاج المستدام.[17]

في أعقاب عام 2010، بدأ إنتاج الغاز الصخري يشـكّل قسمًا كبيرًا من إجمالي إنتاج الطاقة في الولايـات المتحـدة الأمريكيـة، ويُعـزَى ذلك إلى الاسـتثمارات الكبيرة في مجـال إنتاج الغاز الصخري. ففي عام 2014 على سـبيل المثال بلغ إنتاج الغاز الصخري 3.6 مليون برميل من أصـل 8.2 مليـون برميل يوميًّا من البـترول.[18] وبعد هذا التاريخ اسـتمرّ ارتفـاع إنتاج الغاز الصخري حتى وصل إلى 8.4 مليون برميل يوميًّا عام 2015 [19]فأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية قوةً عظمى عالميةً في إنتاج الطاقة، بفضل ثورة الغاز الصخري، وسـبقت روسـيا في إنتاج البترول والغاز الطبيعي عام 2013، وسـبقت كذلك السعودية عام 2015، وأصبحت في الوقت الحالي بموقع الدولة الأكثر إنتاجًا للبترول والغاز.[20] وبحلول عام 2025 سيعادل إنتـاج أمريكا الإجمالي من البترول إنتاج روسـيا والسعودية الإجمـالي من البترول على حدّ قول رئيس الوكالة الدولية للطاقة الدكتور بيرول غُوَن.[21]

والتطـور الثاني الـذي أدّى إلى توجّه الولايات المتحدة الأمريكية إلى منطقة آسـيا- المحيط الهـادئ، وتقليـل دورها في ضمان الترتيب الأمني في الشرق الأوسـط- ذو صلـة وثيقة بتقييم الإستراتيجيين الأمريكيين للنمو الصيني بأنه التهديد الأول على أمن أمريكا القومي. ومن هنا كان عامل الصين التي تنمو سريعًا السبب الأهم في إستراتيجية "المحور الأسيوي" التي طورتها إدارة أوباما عام 2011. وقد وصف المخطّطون في الدفاع الأمريكي بأن الصينَ تشكّل تهديدًا محتمَـلا على المصالح الأمريكية الإقليمية والعالمية.[22] وكان للقدرات والإمكانات العسـكرية الصينية الضخمة واقتصادها الذي ينمو سريعًا أثرٌ في هذا الوصف.

حقّقـت الصـين في الأعوام الماضية نموًّا كبيرًا حتى ارتفع الاقتصاد الصيني وأصبح يعادل نصف الاقتصاد الأمريكي عام 2019 بعد أن كان يعادل ثُمُنه عام 2000. وإذا ما استمرّ هذا النموّ بهذه السرعة فإن الصين ستسبق أمريكا وتصبح أكبر اقتصادات العالم في المستقبل القريب جـدًّا. والإسـتراتيجيات التي تنظر بعين اليقين إلى اتباع الصين سياسـة الهيمنـة العالمية توصي الإدارة الأميركيـة مـن جهةٍ باتخاذ التدابير الوقائية التي من شـأنها أن تحقّق نموّها الاقتصادي، وتذكّرهـا من جهةٍ أخرى بـضرورة اتخاذ التدابير الوقائية لإبطاء النمو الاقتصادي الصيني،[23] لأنّ الصـين لـن تصبح دولـةً محافظةً على الوضع الراهـن، بل دولةً عدوانيـةً عازمةً على تحقيق الهيمنة الإقليمية والعالمية.[24]

يـرى المخطّطـون الأمريكيـون أن الصين مثـل أيّ قوّةٍ صاعـدة تريد إعادة تشـكيل النظام الدولي، في إطار مصالحها وأولوياتها. فالصينيون يرغبون في الثراء والازدهار، ولكن هذه الرغبة ليس من أجل الانضمام إلى النظام الدولي، بل من أجل تغييره. فالازدهار بالنسبة للصين يعني القدرة على تغيير النظام في آسـيا والعالم، وتحدّي الهيمنة الأمريكية على العالم.[25] ولهذا السـبب قال المخطّطون الأمريكيون: إن "المستقبل الجيوسياسي في آسيا، لا في أفغانستان أو في العراق"، وإنـه يجـب على أمريكا أن تكون في مركـز العمل، وانتقدوها بأنها خصّصت للشرق الأوسـط مـوارد غـير ضرورية خلال العقد المـاضي، وأعربوا عن قناعتهم بضرورة زيادة اسـتثماراتها في منطقة آسيا-المحيط الهادئ في المجال الاقتصادي والعسكري والدبلوماسي حفاظًا على قيادتها العالميـة.[26] لذلك عززت أمريكا وجودها العسـكري في آسـيا- المحيط الهـادئ من جانب،[27] وخفّفت من لعب دور الضامن للأمن في الشرق الأوسط من خلال الانسحاب العسكريّ من العراق عام 2010، والانسحاب العسكري من سوريا اعتبارًا من عام 2019.

والتطور الذي أثّر في الترتيب الأمني في الشرق الأوسـط على المسـتوى الإقليمي له علاقةٌ بعدم الاسـتقرار الناجم عن الحراك الشـعبي الذي حصل في المنطقة في أثناء الربيع العربي. فقد تجلّى أهمّ تداعيات إسقاط نظام صدّام بالغزو الأمريكي عام 2003 على سياسة المنطقة في إزالة الحاجز الإقليمي الفعّال ضد إيران، وأدّى ذلك إلى تفكّك النظام الثلاثي الذي كان يحافظ على توازن إيران والسـعودية والعراق، بل الأهمّ من ذلك أنه كان يربط إيران والسـعودية ببعضهما البعـض. والعامـل الـذي أثّر كثيرًا في النظام السـعودي هو مسـاعي إيران لتحظـى بمزيدٍ من

النفوذ والسلطة في المنطقة بعد الإطاحة بصدّام حسين. وبهذا الشكل يرى النظام السعودي أن أمريكا بقضائها على صدام قدّمت خدمةً كبيرةً لإيران التي تسعى وراء الهيمنة الإقليمية.[28]

خضعت العراق لسيطرة إيران في المرحلة التي تلت الاحتلال الأمريكي، فكان ذلك كفيلًا ببناء ممرٍّ برّيٍّ بين إيران وسوريا. ورغم أن النظامين السوري والإيراني متناقضان في الصفات: (أحدهما جمهورية عربية علمانية، والآخر نظام ثيوقراطيّ)، إلا أنهما حليفان قديمان ضد العدوين المشتركين: إسرائيل، والعراق في عهد صدام.[29] فسوريا في نظر إيران حليفٌ مهمٌّ جدًّا بالنسبة لمسقط القوة في منطقة الهلال الخصيب. قدمت إيران الإمدادات العسكرية واللوجستية الكبيرة للتنظيمات الناشطة في لبنان وفلسطين، مثل حزب الله، وحماس، والجهاد الإسلامي عبر الأراضي السورية. واستطاعت إيران أن تحظى بقدراتٍ من شأنها أن تؤثر في قرارات الحرب والسلم في المنطقة، بفضل نفوذها على هذه التنظيمات في الفترة التي أعقبت حرب إسرائيل مع حزب الله عام 2006، والهجوم الإسرائيلي على غزة عام 2009.[30] هذا النفوذ الذي حققته إيران بفضل حلفائها في المنطقة جعلها القائد الطبيعي للبنية المعروفة في المنطقة باسم "محور الممانعة".[31]

أفضى عدم الاستقرار الذي سببه الربيع العربي في عموم الشرق الأوسط إلى انهيار كبيرٍ في أنظمة الدولة في ليبيا واليمن وسوريا، وانخفاضٍ كبيرٍ في القوة الوطنية في مصر والبحرين والأردن. وتحتل مصر على وجه الخصوص أهميةً لا غنًى عنها في مكافحه التطرف الديني والسياسي في سبيل حماية الوضع الراهن الإقليمي من أجل النظام السعودي الذي بذل جهودًا جبارةً لبناء تحالفٍ معتدلٍ مع الأردن وأمريكا، لصدّ النظام الإيراني، والأيديولوجيات الموالية

للتطرف في المنطقة. لكن وصول جماعة إخوان المسلمين إلى سـدّة الحكم في فترة الربيع العربي، في مصر التي تشـكل أهـمّ أعمدة هذا التحالـف أضعف الكتلة المحافظة عـلى الوضع الراهن الموجود في المنطقة قُبَيل الربيع العربي، والموالية للسعودية، وذلك بسبب الأهمية الإسـتراتيجية والثقافيـة للبعد الديموغرافي المصري بالنسبـة للعالم العربي.[32] وامتعض السعوديون كثيرًا من احتمالية أن تتصرّف مصر التي كانت تشـكّل مصدر القوة والاسـتقرار بالنسبة للعالم العربي في مرحلة ما بعد عبد الناصر؛ باعتبارها عاملًا يزعزع الاستقرار في نظر الكتلة التي تناصر الحفاظ عـلى الوضـع الراهـن في المنطقة؛[33] لأنّ مصر في عهـد مبارك كانت القوة الكـبرى التي تحدَّت إيران في بلاد الشام.

إلى جانب الانعكاسات الإقليمية للربيع العربي، تزعزع النظام السعودي من الداخل نتيجة تلقيّه معارضةً كبيرةً من الشيعة القاطنين في المحافظات الشرقية السعودية. فمنطقة الخليج تحمل أهميةً حيوية لأمـن النظام السعودي الاقتصادي، وذلك لأن المـوارد النفطيـة السعوديـة تقـع في المنطقـة الشرقية الساحليـة مـن الخليـج، ومعظـم سـكانها من الشـيعة، والموجـة الثورية التي تروّج لها إيـران أن تطيح بالأنظمة التـي يكثر فيها الشـيعة: (الكويت، والإمـارات العربية المتحـدة، والبحريـن) المتحالفـة مع السعوديـة، وبذلك يمكن لإيران أن تـؤدّي إلى حرمان النظام السعودي من عائـدات النفـط، من خلال تغذيـة الأفكـار الانفصالية الموجـودة أصـلًا في المحافظـات الشرقيـة مـن البلاد.[34]

أفضـى عدم الاستقرار الذي سببـه الربيع العربي في عموم الشـرق الأوسـط إلى انهيـار كبير في أنظمـة الدولة في ليبيا واليمن وسوريا وانخفاض كبير في القوة الوطنية في مصر والبحريـن والأردن وتحتل مصر على وجه الخصوص أهمية لا غنى عنها في مكافحه التطرف الديني والسياسي في سبيل حماية الوضع الراهن الإقليمي

وجاء دعم الشـيعة السعوديـين وحمايتهم من قبل إيران، وبناء ميليشـيات من العناصر الموالية لها، تمامًا كما فعلت في بلاد الشام- ليزيد من إحساس النظام السعودي بالتهديد الإيراني.[35]

4. التنظيمات الأمنية الإقليمية التي شُكّلت في منطقة الشرق الأوسط بقيادة السعودية في فترة الربيع العربي:

إبّـان الحرب العالميـة الثانية التي نالت فيهـا معظم دول المنطقة اسـتقلالها جرت محاولاتٌ لبناء تنظيمات تتخذ الأمن المشـترك أساسًـا في منطقة الشرق الأوسـط، ولكن غياب التعريف الموحّـد للتهديد، وانعـدام الثقة بين دول المنطقة جعلا التعـاون في مجال الأمن مستحيلًا. فعلى سـبيل المثال، حاول أعضاء الجامعة العربية إنشـاء منظمة دفاعية مشتركة شبيهة بحلف الناتو، وفقًا لـ"اتفاق الدفاع والتعاون المشـترك" في عام 1950، وأرسـلوا وحدةً مشتركةً إلى الكويت التي كانت قد نالت استقلالها حديثًا، وكانت مهددةً من العراق، لكن هذه المحاولة ظلت غير فعالة.[36]

والتغـيرات في سياسـات اللاعبـين الإقليميين والعالميـن، إضافةً إلى الفـوضى التي أثارها الربيع العربي في الشرق الأوسط وجهّا بلدان المنطقة من جديدٍ إلى الأمن المشترك، فبدأ العمل

عـلى بنـاء تنظيـمات تتخذ الأمن المشـترك أساسًـا، مثل: التحالف الإسـلامي، وناتـو العرب، وقـوات درع الجزيـرة، بقيـادة النظـام السعـودي في الفـترة التـي أعقبت عـام 2010، وذلك للقضـاء على الفوضى وعدم الاسـتقرار، وللحدّ من القوى الداعيـة إلى المراجعة التاريخية على المسـتوى الإقليمـي. وقد أعلـن اللاعبون الذين بنوا هـذه التنظيمات أن النقطة المشـتركة لكل هذه التنظيمات هي أن يتحقّق الأمن المشترك من قبل الجهات الفاعلة في المنطقة. في هذا القسم سنتناول بإيجاز تشكيل هذه التنظيمات الأمنية وتطوراتها.

تشكل قوات درع الجزيرة التي أُسِّست في مجلس التعاون الخليجي المبادرة الأولى للتحالف الذي يتخذ الأمن المشـترك للاعبين الإقليميين أساسًـا في الشرق الأوسط. وفي الواقع، لم تكن قـوات درع الجزيـرة مبادرةً جديـدةً في المنطقة، إذ بُنِيَت في عام 1982 قوات دفاع مشـتركة في مجلـس التعاون الخليجـي تضم 5 آلاف عنصر عسكري، مدعومة من الدول الأعضاء، وذلك لمواجهـة التهديدات المتولّدة من الثورة الإيرانية، والحرب الإيرانية العراقية، لكن هذه القوات أُخفقـت في ردع الهجـوم العراقي على الكويت سـنة 1990. فمجلس التعاون الخليجي الذي أُسِّـس لتأمين التعاون والتنسيق بين الدول الأعضـاء، والذي تناول في اتفاقيته الأم أهدافًا من قبيـل تطوير التعاون في المجال الاقتصادي والتجاري والمالي والتعليمي والثقافي والاتصالات بـدون ذكـر المجـال الأمني- ظلّ حتى فـترة الربيع العربي مفتقـرًا إلى القدرات المؤسـساتية في مجـال الأمن[37]. لكنّ التهديـدات المتزايدة في فترة الربيع العربي، والتغيير الذي حدث في طبيعة التهديـدات، أتاحا الفرصة أمام الكتلة المحافظة على الوضـع الراهن بقيادة السعودية لاختبار قوات درع الجزيرة.[38] وعندما انطلق الحراك الشعبي لإسقاط النظام في البحرين عام 2011، منعـت قوات درع الجزيرة إسـقاطه عن طريق إرسـال وحدات عسكريـة مكونة في أغلبها من عناصر من جيش النظام السعودي، اسـتجابةً لطلب نظام آل خليفة.[39] والسلام الذي حققته قـوات درع الجزيـرة فيـما يتعلق بحماية نظـام آل خليفة من خـلال تحقيق أمن النقـاط الحيوية، وإلغـاء إلزامية المصالحة التي تتضمن الإصلاحات السياسـية بين نظام آل خليفة والمتمردين- بثّا الجرأة والجسارة في الكتلة المحافظة بقيادة السعودية.[40]

في هـذه المرحلة قامـت الكتلة المحافظة بقيادة السعودية بمبادرات مهمّة من أجل مأسـسة قـوات درع الجزيـرة التي اجتازت الاختبار الأول بنجاحها في قمع التمرد في البحرين، وزيادة قدراتهـا وإمكاناتهـا، وتحويلهـا إلى منظمـة أمنيـة فعالة على الصعيـد الإقليمي، فجـرى القيام بترتيبـات مهمّة لتأسـيس قيادة عسكرية مشـتركة في اجتماع مجلس التعـاون الخليجي في المنامة بتاريـخ 12 كانـون الأول/ ديسمبر 2012، وحُدِّدت البنية المؤسـساتية لقوات درع الجزيرة، وحُدِّدت العناصر العسكرية والمعدات التي ستوفرها كل دولة لقوات درع الجزيرة، مع تزويد قوات درع الجزيرة التي بلغ عدد عناصرها 40 ألفًا بأكثر منظومات الأسـلحة تعقيدًا، وتعيين البرامـج التدريبية لزيـادة قدراتها العسكرية. وتقرّر إنشـاء وحدات مشـتركة للقيادة والمراقبة والاسـتخبارات بحيـث تشـمل القوات البريـة والجويـة والبحريـة، ووضع منظومـة الدفاع الصاروخي تحت تصرّف قوات درع الجزيرة. وفي اجتماع مجلس التعاون الخليجي عام 2014

نوقشت صيغة لإلحاق مصر والأردن والمغرب بقوات درع الجزيرة ضمن تحالف عسكري فضفاض؛ لتلبية حاجة قوات درع الجزيرة من العناصر العسكرية المتدربة. أما المقرّ الرئيس لقوات درع الجزيرة التي تستقبل الدعم الأكبر من النظام السعودي من الناحيتين العسكرية والمالية فهو منطقة حفر الباطن في المملكة العربية السعودية، ويتولى قيادتها ضابط سعودي. ومن الجدير بالذكر أن موقع النظام السعودي في قوات درع الجزيرة مشابه للموقع الأمريكي في حلف الناتو.[41]

والتحالف العسكري الثاني الذي حاولت الكتلة المحافظة بناءه بقيادة السعودية في فترة الربيع العربي يتمثل في المبادرة لبناء جيش عربي تحت سقف الجامعة العربية. ورغم أن القوات العربية المشتركة كانت فكرة رئيس الجمهورية المصرية السيسي، فإن الأزمات التي حصلت في المنطقة، ولاسيما الحرب في اليمن، جعل بناء هذا الشكل من التحالف مطلوبًا ومرغوبًا فيه من قبل النظام السعودي. وفي مؤتمر قمة شرم الشيخ عام 2015، قال أمين الجامعة العربية: إنه لا يمكن الحدّ من التهديدات المتزايدة في المنطقة إلا بتفعيل اتفاقية الدفاع العربي، وعندما دعا إلى بناء القوات العربية المشتركة متعددة الجنسيات فتح هذا الموضوع للمحادثات بين الدول الأعضاء المشاركة في القمة. وفي نهاية المحادثات توصلت الدول الأعضاء إلى اتّفاق للحدّ من جميع المبادرات التي من شأنها أن تضرّ بالأمن القومي للبلدان العربية، وبناء الجيشً العربي المشترك لمحاربة الإرهاب. وتقرر أن تكون مصر المقرّ العام لهذه القوات المكوّنة من 40 ألف عنصر عسكري بقيادة ضابط سعودي، وأُعلِن رسميًّا أن أهداف القوات العربية المشتركة تتمثل في حماية الدول العربية من التهديدات القادمة من الخارج، والتهديدات الموجّهة للأنظمة من الداخل، ومن تهديدات الإرهاب.[42] وقامت القوات العربية المشتركة المعروفة أيضًا باسم ناتو العرب بمناورات عسكرية واسعةِ المشاركة تحت عنوان "درع العرب1-" في مصر عام 2018.[43]

ثمة مبادرة ثالثة أطلقتها الكتلة المحافظة على الوضع الراهن بقيادة السعودية لمؤسسة التعاون والتنسيق العسكري في أثناء الربيع العربي، هي " التحالف الإسلامي العالمي لمحاربة الإرهاب" الذي أُنشِئ بمشاركة البلدان المسلمة لمحاربة الإرهاب. وخرجت هذه المبادرة إلى النور حين أعلِن وزير الدفاع السعودي الأمير محمد بن سلمان بتاريخ 15 كانون الأول/ ديسمبر 2015 أنه أُنشِئ التحالف الإسلامي بقيادة السعودية لمحاربة الإرهاب، وأن التحالف سيحارب الإرهاب مستعملًا الوسائل كافة، بما فيها العسكرية والاقتصادية والأيديولوجية.[44] وهذا التحالف -ومقره العام في الرياض- يتكون من 100 ألف عسكري من الدول المشاركة في التحالف، ليحارب جميع التنظيمات الإرهابية، دون الاقتصار على محاربة داعش.[45]

وعُيِّن رئيس هيئة الأركان العامة الباكستانية الأسبق راحل شريف قائدًا؛ لتقدّم القوات الباكستانية الدعم الكبير إلى التحالف الإسلامي الذي تشكّل للقضاء على الفوضى التي خلقها الربيع العربي. وأول عمل ملموس أدّاه التحالف الإسلامي كان عام 2016، حيث نفّذ مناورة عسكرية بعنوان "رعدً الشمالً" (North Thunder) في شمال السعودية. وكان

الهدف من هذه المناورة اختبار القدرات الحربية لدى العناصر العسكرية للدول المشاركة، وتطوير إمكاناتهم في القيادة والمراقبة المشتركة، وتبادل المعلومات.[46]

إن الجانب المشترك لجميع التنظيمات السابقة التي أُنشِئت بمشاركة دول المنطقة، وجرى الحديث عن تكوينها وتطورها في هذا القسم- يتجلى في قيادتها من قبل النظام السعودي، وهدفها في الدفاع المشترك عن الدول الأعضاء. فقد بُنِيَت هذه التنظيمات الأمنية للقضاء على حالة عدم الاستقرار التي خلقها الربيع العربي، والتي تحمل صفة الوحدة السُّنيّة.

5. الأمن الإقليمي أم أمن النظام السعودي؟

تشكل قوات درع الجزيرة التي أُسِّست في مجلس التعاون الخليجي المبادرة الأولى للتحالف الذي يتخذ الأمن المشترك للاعبين الإقليميين أساسًا في الشرق الأوسط وفي الواقع لم تكن قوات درع الجزيرة مبادرة جديدة في المنطقة، إذ بُنِيَت في عام 1982 قوات دفاع مشتركة في مجلس التعاون الخليجي تضم 5 آلاف عنصر عسكري

كان للربيع العربي الذي انطلق في أواخر عام 2010 تداعياتٌ كثيرةٌ على الساحة الإقليمية، ومن أبرزها أن التصورات الخاصة بالتهديدات، وانتهاز الفرص فيما يتعلّق بأمن اللاعبين الإقليميين خلقت ضغوطاتٍ على السياسات الخارجية لهؤلاء اللاعبين. فالتطورات التي حصلت في سياسات اللاعبين الإقليميين والعالميين، إضافة إلى الفوضى التي خلقها الربيع العربي في منطقة الشرق الأوسط، كلّ ذلك زاد من حدّة التنافس بين السعودية وإيران اللتين تتنافسان منذ زمن طويل. في هذه المرحلة حقّقت إيران التي أخضعت العراق لسيطرتها بعد الغزو الأمريكي، وانتهزت غياب الاستقرار في سوريا واليمن والبحرين بُعَيد الربيع العربي- مكاسب كبيرةً جدًّا أمام السعودية في منطقة الخليج والبحر الأحمر وبلاد الشام.

وكان لوقوع العراق تحت سيطرة إيران إبّان الانسحاب الأمريكي من العراق نتيجتان مهمّتان؛ أولاهما أنه مع إسقاط نظام صدام بالغزو الأمريكي عام 2003 زال الحاجز الإقليمي الكبير الذي كان أمام إيران، وصار الأمر سهلًا لإيران التي تسعى وراء الهيمنة الإقليمية.[47] وثانيتهما أن إيران التي بنت ممرًّا برّيًّا مع سوريا من خلال سيطرتها على العراق أصبحت ذات نفوذ مهم في سوريا ولبنان وفلسطين، بفضل إسهاماتها الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية في الحرب الأهلية في سوريا، وأصبحت لها قدراتٌ من شأنها أن تؤثر في قرارات السلم والحرب في المنطقة.

ثمة مجالٌ آخر برز فيه الأثر الإيراني، هو بلدان القرن الإفريقي، إذ استطاعت إيران أن تستقرّ قريبًا من مضيق باب المندب الذي يُعَدّ من أهم الطرق البحرية في العالم، وذلك بفضل الاتفاقيات التي وقعتها مع السودان وأريتريا وجيبوتي، بعد أن وجدت إيران نفسها في عزلة، وتعرضت للعقوبات الدولية بسبب برنامجها النووي منذ 2008-2009، وتمكنت من خلال القواعد البحرية التي أسستها هنا من توفير السلاح والدعم اللوجستي لحلفائها في بلاد الشام (حزب الله، وحماس، والجهاد الإسلامي). كذلك بنت إيران علاقات وثيقة مع الحوثيين الذين

أطاحـوا بنظام علي عبد الله صالح الموالي للسـعودية في اليمـن من خلال هذا الجسر في المنطقة، وقدّمـت لهم الدعـم الاقتصـادي والدبلوماسي والعسـكري خـلال الحرب الأهليـة اليمنية، فحقّقت نفوذًا كبيرًا في جيوسياسة البحر الأحمر أمام خصمها المملكة العربية السعودية.

في المقابـل خسرت السـعودية نفوذها أمام إيران في منطقة الشرق الأوسـط عامةً، ومنطقة الخليج والبحر الأحمر وبلاد الشـام خاصة، ومن أجل تعويض هذه الخسـارة وموازنة التهديد الإيـراني عملت السـعودية على بناء تحالفاتٍ عسـكريةٍ مع الدول القريبة منهـا في المنطقة، وفي مقدمتهـا مـصر والباكسـتان اللتان تملـكانً قوة عسـكرية كبـيرة. والتنظيمات الأمنيـة الأربعة السـابقة التي عملت السـعودية على بنائها وقيادتها تهدف إلى القضاء على التهديدات التي تمسّ أمن النظام السعودي في فترة الربيع العربي، والقضاء على التمدد الإيراني في عموم المنطقة، وإن زعمت أنها ترنو لتحقيق الأمن الإقليمي.

وهكذا يبدو أن جميع هذه المبادرات التي أطلقها النظام السعودي لمأسسة التعاون والتنسيق العسـكري ذو صلةٍ وثيقةٍ بالمشـكلات الأمنية الكبيرة التي يعيشـها. فالنظام السعودي يواجه تهديـد داعش في الشـمالً (العراق وسـوريا)، وتهديد المتمردين الشـيعة في الجنـوب (اليمن)، وتحديات إيران في الشرق، وامتدادات جميع هذه التهديدات الخارجية والنشـطة داخل البلاد تزيد من المخاوف الأمنية لدى النظام السعودي. وحصول معظم مبادرات التحالف العسكري المذكورة أعلاه عام 2015 يرتبط ارتباطًا وثيقًا بهذه التهديدات[48].

ولـو تطلّب الأمر أن نتناول هذه التنظيمات الأمنية بالترتيب لأمكننا القول: إن قوات درع الجزيرة التي تشـكّلت بمبادرة النظام السعودي ومشـاركة دول مجلس التعاون الخليجي تملك

أجندةً مشابهةً للرؤية الأمنية للنظام السعودي من حيث التأسيس والبنية أكثر من كونها تلبّي الحاجة الأمنية للدول الأعضاء فيها. فالذي يترأّس قوات درع الجزيرة ضابط سعودي[49] على اعتبار أن السعودية هي التي تقدّم الدعم الأكبر لهذه القوات، ومقرّها العام في منطقة حفر الباطن في السعودية[50]، والنظام السعودي يَعُدّ قوات درع الجزيرة مركز الثقل من أجل تقييد النفوذ الإيراني في عموم المنطقة، وموازنة التهديد الذي يشكّله الشيعة المعارضون للنظام في المحافظات الشرقية السعودية، وقمع المعارضة الداخلية المتولّدة من إخوان المسلمين في أثناء فترة الربيع العربي[51]. وتسخير النظام السعودي إمكانات وقدرات قوات درع الجزيرة في التدخل في البحرين وعملياته في اليمن مؤشر واضح على هذه النوايا.

تختلف المتطلبات الأمنية للدول المشاركة في قوات درع الجزيرة كثيرًا عن المتطلبات الأمنية للنظام السعودي. فقطر وعُمان على سبيل المثال لا تحملان هواجس مشابهة لتلك التي يحملها النظام السعودي إزاء إيران، رغم أنهما عضوان في قوات درع الجزيرة. علاوةً على ذلك، تتبع قطر سياسةً معاكسةً تمامًا للسياسة التي ينتهجها النظام السعودي فيما يتعلق بجماعة الإخوان المسلمين. ومن الجدير بالذكر أن مشايخ دول الخليج الصغيرة عامةً يعدّون النظام السعودي ومحاولته لإضعاف حكمهم الذاتي تهديدًا أكبر من التهديد الإيراني، ويتهمون النظام السعودي بأنه يستخدم قدرات مجلس التعاون الخليجي وإمكاناته لتحقيق مصالحه.[52] وحين أراد النظام السعودي استعمال قدرات وإمكانات قوات درع الجزيرة طوال حرب اليمن التي اندلعت عام 2015 جُوبه بمعارضة قويةٍ من الدول الأعضاء. ولم يستطع النظام السعودي استعمال جميع إمكانات قوات درع الجزيرة في العملية التي قام بها في اليمن؛ لأن عُمان رفضت المشاركة في التحالف الذي نظم تلك العملية.[53]

أما القوات العربية المشتركة والمعروفة أيضًا باسم ناتو العرب التي تشكلت بقيادة السعودية فهي بنيةٌ تتناول مادتها الأساسية الأجندة الأمنية للنظام السعودي أكثر من تناولها المنظور المشترك للدول الأعضاء فيما يتعلق بالقضية الأمنية والتهديدات. فالنظام السعودي يهدف في بناء ناتو العرب إلى تقليص التمدّد الإيراني في منطقة البحر الأحمر وبلاد الشام، وقمع المعارضة في الداخل.[54]

استطاع النظام السعودي، من خلال ناتو العرب، أن يسحب إلى جانبه مصر التي تُعَدّ كبرى القوى العسكرية في المنطقة، فعمل بذلك على بناء اتفاق عربي معتدل من خلال دولارات النفط والقوة العسكرية المصرية. وهناك مؤشرات مهمّة تدلّ على أنّ ناتو العرب صُمِّم لخدمة الرؤية الأمنية للنظام السعودي، نذكر منها أن ناتو العرب يتلقى الدعم الأكبر من السعودية، وأن قيادته بيد ضابطٍ سعودي. ومجيء قرار بناء الجيش العربي المشترك بُعَيد الهجوم السعودي على اليمن له صلةٌ بمشكلة القدرات العسكرية التي عاشتها السعودية في تدخلها في اليمن.[55] ومن أجل تخطّي هذه المشكلة دعم النظام السعودي فكرة الجيش العربي، بأنّ سحب إلى جانبه مصر التي تملك أكبر جيش في منطقة الشرق الأوسط، وبعد بضعة أيامٍ من اجتماع الجامعة

العربية الذي تقرّر فيه بناء الجيش العربي المشترك قدّم النظام السعودي لمصر مساعداتٍ بقيمة 8 مليارات دولار.[56]

هناك اختلافات كبيرة بين الأجندة الأمنية للنظام السعودي، والأجندة الأمنية للدول المشكّلة لناتو العرب. فالتصوّر المصري للتهديد القادم من اليمن يختلف كثيرًا عن التصوّر السعودي، فمصر ترى القضية اليمنية من زاوية أمن قناة السويس والبحر الأحمر، وبالشكل نفسه هناك فرقٌ شاسعٌ بين التهديد الإيراني المرسوم في أذهان مصر، وبين ذلك المرسوم في أذهان النظام السعودي، وإن كان الرئيس المصري السيسي كان قد قال: "أمن الخليج جزءٌ لا يتجزأ من أمن مصر".[57]

وبالنسبة لمبادرة التحالف الإسلامي الذي أُسِّس بمشاركة البلدان المسلمة، لمأسسة التعاون والتنسيق العسكري في فترة الربيع العربي، يتضح أنها تركز على الهواجس الأمنية للنظام السعودي أكثر من تركيزها على المنظور الأمني لجميع الدول المشاركة. وتقديم السعوديين الدعم الأكبر للتحالف الإسلامي ، وجعل مقرّه العام في السعودية، وتعيين ضابطٍ باكستاني قائدًا للتحالف الإسلامي؛ كلّ ذلك يكفي لإثبات صحة هذا الزعم. فالنظام السعودي من خلال التحالف الإسلامي عمل على سحب باكستان إلى جانبه، كما سحب مصر إلى جانبه عبر ناتو العرب، وهذا الأمر يُعَدّ في غاية الأهمية للنظام السعودي، ولاسيما في هذه المرحلة التي تسعى فيها إيران إلى تطوير السلاح النووي؛ لأن باكستان التي تملك القوة النووية يمكنها أن تقيّد إيران من الشرق، وتُكسِب النظام السعودي الردع النووي.

وهناك أيضًا اختلافات كبيرة بين تصورات الأمن والتهديد للدول الأعضاء المشاركة في مبادرة التحالف الإسلامي، وبين التي لدى النظام السعودي. فرغم كون القائد الأعلى للتحالف جنرالًا من الجيش الباكستاني، فإن باكستان لا تحمل الهواجس نفسها التي يحملها النظام السعودي تجاه إيران، تمامًا مثلما لا يحمل النظام السعودي الهواجس نفسها التي تحملها باكستان تجاه مسألة الهند وكشمير. كما أنّ باكستان لا تشترك مع النظام السعودي في مخاوفها من جماعة الإخوان المسلمين. فالجماعة الإسلامية الباكستانية التي لها ثقلها الكبير، ولاسيما في المستوى الإداري تربطها علاقات وثيقة جدًّا بجماعة الإخوان المسلمين، وفي حال تعاون النظام الباكستاني مع النظام السعودي لإطلاق حملةٍ ضد الإخوان المسلمين، فإن النظام الباكستاني يمكن أن يواجه مشكلات كبيرة داخل البلاد.[58] ولا تساور باكستان مخاوف مماثلة للمخاوف التي تساور النظام السعودي فيما يتعلق بإيران. والسبب الأهم وراء امتناع باكستان عن المشاركة في تحالف مناهض لإيران هو العلاقات الباكستان الإيرانية، ووجود نسبة عالية من الشيعة في باكستان. وتُعَدّ إيران شريكًا اقتصاديًّا مهمًّا بالنسبة لباكستان، ويُوفّر جزء مهمّ من احتياجات البلاد من الطاقة من إيران. والشيعة الذين يشكلون حوالي 20 ٪ من عدد سكان باكستان يتسببون في توازنٍ مذهبي هشٍّ في باكستان. وتتمثل السياسة العامة لباكستان أساسًا في الحفاظ على علاقات متوازنة مع إيران والمملكة العربية السعودية، والبقاء حياديًّا في الصراعات التي تحدث في الشرق الأوسط[59].

ويمكـن القول هنا: إن النظـام السعودي يحمل خمسة أهداف كبيرة يريد تحقيقها من خلال التحالفـات التـي يقودها لمواجهة التهديـدات ذات الأبعاد المختلفة التـي تثيرها الفوضى التي خلقها الربيع العربي، وهي كالآتي:

• قيـادة العـالم السُّنّي عن طريق توحيد حلفائه السُّنّة لحمايتهم من التهديدات المتعددة في الجبهات المختلفة.

• اسـتخدام هـذه التحالفـات العسكريـة في التنافس المذهبي والجيوسـياسي مـع إيران، ومحاربة إيران باسم محاربة الإرهاب.

• تعزيز قيادته الإقليمية المزعومة باستعمال التحالفات التي يقودها في ملء فراغ السلطة الذي سيتشكل بُعَيد الانسحاب الأمريكي المحتَمَل.

• الاسـتفادة مـن التحالفـات العسكرية لقمع التهديدات الموجّهـة للنظام السعودي من الداخل عبر التدابير الوقائية العسكرية.

• كسب الدول الغربية بإقناعها أن إيران تريد زعزعة الاستقرار في المنطقة. [60]

خاتمة:

إن نقطـه الانطلاق النظرية لهذه المقالة هي نظرية توازن التهديد لوالت. إذ يقول في نظريته هـذه: إن الـدول التي تواجه تهديدًا في النظام العالمي تميل بصورةٍ أساسيةٍ إلى سياسـة التوازن ضـدّ الـدول التي تخلّ بالتـوازن في النظام، من خلال بنـاء تحالفاتٍ للدفـاع. فالتطورات التي حصلت في منطقة الشرق الأوسـط، إضافةً إلى سياسات الجهات الفاعلة العالمية والإقليمية في أثناء الربيع العربي- عزّزت القوى الداعية للتغيير واسـترجاع نفوذها بقيادة إيران أمام القوى الداعيـة إلى المحافظـة على الوضـع الراهن بقيـادة السعودية، وزادت من تصـور التهديد لدى النظـام السعودي. كما أن سـعي إيران، خصم السعودية الإقليمي، وراء توسـيع مكاسـبها في المنطقة عبر الاسـتفادة من انعدام الاستقرار الذي أوجده الربيع العربي، وملء فراغ السلطة في مناطق مثل البحر الأحمر والخليج العربي وبلاد الشام- حملا النظام السعودي إلى بناء تحالفات إقليمية للتوازن مع إيران. ولهذا الغرض، عمل النظام السعودي على إنشـاء أنظمة تحالفية من شـأنها أن تعزّز القوى المحافِظة على الوضع الراهن، بسحب أهم القوات العسكرية في المنطقة إلى جانبهـا، اعتـمادًا على الدولارات الضخمـة التي تجنيها من عائدات النفـط. وقد لوحظ أن مبادرات التحالفات الثلاثة التي حُلِّلت في هذه المقالة ركزت على أمن النظام السعودي، رغم زعمها أنها تهدف إلى تحقيق أمن الدول المشـاركة. فقد أقبل النظام السعودية على بناء تحالفات إقليميـة على أسـاس الأمن لموازنـة التهديد الناجم عن دور إيران، وذلك بـما يتوافق مع نظرية توازن التهديد التي تبنّاها والت.

الهوامش والمصادر :

1. Bock, Andreas, Ingo Henneberg. 2013. Why Balancing Fails: Theoretical Reflections on Stephen M. Walt's Balance of Threat Theory. University of Cologne International Politics and Foreign Policy Working Paper. vol. 2: 1-47.
2. Walt, Stephen M. 1987. The Origins of Alliances. New York: Ithaca.
3. Mearsheimer, John J. 2001. The tragedy of great power politics. New York: WW Norton & Company. pp. 156-157.
4. Walt, Stephen M. 2000. Alliances: balancing and bandwagoning. International Politics. Enduring Concepts and Contemporary Issues: 96-103.
5. حسب نظرية "توازن المصالح" (balance of interests) التي طوّرها Schweller، تميل الدول عمومًا إلى المسايرة من أجل المصلحة، ولا تميل إلى التوازن من أجل الأمن، على خلاف ما يقوله والت. يتناول توازن المصالح أفعال الدول في مستويين: نوايا الدول في الحفاظ على الوضع الراهن/ الدعوة إلى المراجعة التاريخية، وحجم النفقات التي تتحملها الدول لحماية أو توسيع القيم التي تملكها. لمزيدٍ من المعلومات، انظر (Schweller, 1994, 99-106).
6. Schweller, Randall L. 1994. Bandwagoning for profit: Bringing the revisionist state back in. International Security. vol.19. no.1: 72-107.
7. Walt, Stephen M. 1987. The Origins of Alliances. New York: Ithaca. pp. 22-25
8. المرجع نفسه، ص 12-15.
9. Cooper, Scott. 2003. State-Centric Balance of Threat Theory: Explaning The Mısunderstood Gulf Cooperation Council. Security Studies. vol. 13. no 2: 306-349.
10. Gause, F. Gregory. 2003. Balancing What? Threat Perception And Alliance Choice In The Gulf. Security Studies. vol. 13. no. 2: 273–305.
11. Troeller, Gary. 2013. The Bırth of Saudi Arabia: Britain and the Rise of the House of Sa'ud. London: Routledge. pp. 1-2.
12. Ulrichsen, Coates Kristian. 2014. Insecure Gulf: the end of certainty and the transition to the postoil era. Oxford: Oxford University Press. pp. 25.
13. Stork, Joe. 1980. The Carter doctrine and US bases in the Middle East. Merip Reports. vol. 90: 3-5.
14. Erboğa, Abdullah. 2016. Bölgesel Dönüşüm Süreci ve Körfez Güvenliği. Turkish Journal of Middle Eastern Studies. vol. 3. no 1: 9-38.
Guzansky, Yoel. 2011. Saudi Activism in a Changing Middle East. Strategic Assessment. vol 14. no 3: 57-69.
15. ينقل نعوم تشومسكي قول أحد أبرز مستشاري الرئيس الأمريكي روزفلت: إن "الشخص الذي يسيطر على منطقة الخليج الغنية بالبترول سوف يحكم العالم". المصدر:
Althunayyan, Hamad, Nazli Choucri. 2014. Challenges of Post-Global Shifts in Energy Production: US–Saudi Relations in 2020. Kuwait-MIT Center for Natural Resources and the Environment, August 19, 2014. Kuwait.
16. Donilon, T. (2013). Energy and American Power. Foreign Affairs, 15, 6.
Priest, Tyler. 2012. The Dilemmas of Oil Empire. Journal of American History. vol. 99. no. 1: 236-251.
17. Lasky, M. (2016). The Outlook for US Production of Shale Oil: Working Paper

No. 51599). https://www.cbo.gov/sites/default/files/114th-cong...) 01-2016 .pdf.01-ingpaper_2016
Monge, Manuel, Luis A. Gil-Alana, Fernando Pérez de Gracia. 2017. US Shale & .19-Oil Production and WTI Prices Behaviour. Energy. vol. 141: 12
18. مرجع سابق، مونج وآخرون، ص 3.
19. من المتوقع أن يتجاوز الإنتاج الإجمالي للغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية 7 مليون برميل يوميًّا بحلول عام 2040. انظر:
https://www.ntv.com.tr/ekonomi/abdnin-kaya-petrolu-uretimi-yuzde-45-artacak,4meCQXyL80ixdEg5Sz7faA
20. Blackwill, Robert D., Meghan L. O'Sullivan. 2014. America's Energy Edge. .22-Foreign Affairs. vol. 93. no. 2: 21
& مرجع سابق ، لاسكي، 2016
Westphal, Kirsten, Marco Overhaus, Guido Steinberg. 2014. The US shale & revolution and the Arab Gulf States: the economic and political impact of changing energy markets. Stiftung Wissenschaft und Politik German Institute for .34-International and Security Affairs. vol. 11: 1
21. https://www.haberturk.com/petrol-fiyatlarinda-buyuk-bir-yukselis- .beklemiyoruz-2268529-ekonomi
22. Stuart, Douglas T. (2016). The Pivot to Asia: Can It Serve as the Foundation for .?American Grand Strategy in the 21st Century
https://scholar.dickinson.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1571&context=facult .y_publications
23. تمامًا كما تفعل إدارة ترامب الذي تم انتخابه عام 2017.
24. Logan, Justin. 2013. China, America, and the Pivot to Asia. CATO Instıtue. .28-no.717: 1
Barno, David W., Nora Bensahel, Travis Sharp. 2012. Pivot but hedge: A& strategy for pivoting to Asia while hedging in the Middle East. Orbis. vol. 56. no. .176-2: 158
& مرجع سابق، ميرشايمر، 2001، ص 401-402
Mearsheimer, John J 2010. The Gathering Storm: China's Challenge to U.S. & .396-Power in Asia. Chinese Journal of International Politics. vol. 3, no. 4: 381
25. Huafei, Q. I. U. 2013. Sino-US Strategic Dilemma—From the Perspective of Power Transition in Asia-Pacific and Middle East. Journal of Middle Eastern and .96-Islamic Studies (in Asia). vol 7. no.4: 57
26. Clinton, Hillary. 2011. America's Pacific Century. Foreign Policy. vol. 189: .56–63.
& مرجع سابق، لوغان، 2013
& مرجع سابق، ستيوارت، 2016
27. صرح وزير الدفاع ليون بانيتا أنه لأجل هذا الغرض سيجري إخراج 60 % من الأسطول البحري الأمريكي ليتمركز في منطقة المحيط الهادئ حتى عام 2010 (ستيوارت، 2016).
28. Jahner, Ariel. 2012. Saudi Arabia and Iran: The struggle for power and influence .50-in the Gulf. International Affairs Review. vol. 20. no. 3: 37
29. Huwaidin, Mohamed Bin. 2015 "The Security Dilemma in Saudi-Iranian .79-Relations." Review of History and Political Science, Vol. 3, No. 2, pp. 69

30. Salloukh, Bassel F. 2013. The Arab uprisings and the geopolitics of the Middle East. The international spectator. vol. 48. no. 2: 32-46.
31. Terrill, W. Andrew. 2011. The Saudi-Iranian rivalry and the future of Middle & East security. ARMY WAR COLL STRATEGIC STUDIES INST CARLISLE BARRACKS PA.
32. مرجع سابق، تيريل، 2011.
33. Ibish, Abdel Monem Said Aly and Hussein. 2016. Egypt-GCC Partnership: Bedrock of Regional Security Despite Fissures. The AGSIW Gulf Rising Series. vol. 11: 1-22.
34. Al-Faisal, Turki. 2016. Mr. Obama, we are not 'free riders'. Arab News. 14 & Mar.
35. Echague, A. 2014. Emboldened yet vulnerable: The changing foreign policies of Qatar and Saudi Arabia. FRIDE Working Paper. no. 1.
36. مرجع سابق، إيبيش، 2016 &
37. مرجع سابق، هويدن، 2015
38. Aras, Bülent, Richard Falk. 2015. Authoritarian 'geopolitics' of survival in the Arab Spring. Third World Quarterly. vol. 36. no. 2: 322-336.
39. Gaub, Florence. 2016. An Arab NATO in the Making Middle Eastern Military Cooperation Since 2011. Carlisle: US Army War College-Strategic Studies Institute Carlisle United States.
40. Alajmi, Zafer Muhammad. 2014. Gulf Military Cooperation: Tangible Gains or Limited Results? Gulf Cooperation Council's Challenges and Prospects. AlJazeera Center for Studies. vol. 47: 47-58.
41. مرجع سابق، جوب، 2016 &
42. Alsiri, Faisal Mohammed. 2015. Gulf Cooperation Council: Arabian Gulf Cooperation Continues Defense Forces (Peninsula Shield Force). School of Advanced Military Studies United States Army Command and General Staff College Fort Leavenworth. Kansas.
43. Al Jabri, Maisa Mohammed Abdullah. 2017. Gulf Security: Peninsula Shield Force and Iran. Third International Security Conference 15 th of March 2017. https://www.researchgate.net/profile/Maisa_Aljabri/publication/316666885_Gulf_Security_Peninsula_Shield_Force_and_Iran/links/590af988458515ebb4a6bda1/Gulf-Security-Peninsula-Shield-Force-and-Iran.pdf.
44. نجم الدين أجار، الأمن والسياسة الخارجية في الشرق الأوسط في أحداث الربيع العربي: السعودية نموذجًا، مجلة العلوم الاجتماعية الفردية والمجتمعية، خريف 2018، المجلد 8، العدد 16، ص 139-171.
Acar, Necmettin. 2018b. Arap Baharı Sürecinde Ortadoğu'da Güvenlik ve Dış Politika: Suudi Arabistan Örneği. Birey ve Toplum Sosyal bilimler Dergisi, Güz 2018. cilt 8. sayı 16. sayfa 139-171.
45. مرجع سابق، العجمي، 2014؛ جوب، 2016.
46. مرجع سابق، جوب، 2016.
47. مرجع سابق، أجار، 2018.
48. Jenkins, Brian Michael. 2016. A Saudi-Led Military Alliance to Fight Terrorism.

Welcome Muscle in the Fight Against Terrorism, Desert Mirage, or Bad Idea. pp. 1.
https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectives/PE100/PE189/RAND_PE189.pdf.

45. Bhattacharjee, Dhrubajyoti. 2016. The Saudi Led Islamic Alliance: An Assessment. ICWA Issue Brief. https://icwa.in/pdfs/IB/2014/TheSaudiLedIslamicAllianceIB13052016.pdf.
46. مرجع سابق، جوب، 2016.
47. مرجع سابق، جانر، 2013، 37.
48. مرجع سابق، جنكيز، 2016.
49. جرى هنا تقليد نموذج الناتو، إذ خُوِّلت الدولة الأكثر إسهامًا في قوات درع الجزيرة أمر اختيار قائدها رفيع المستوى.
50. منطقة حفر الباطن تقع في المحافظات الشرقية الغنية بالبترول، ويشكّل الشيعة فيها 55 % من سكانها.
51. مرجع سابق، السيّري، 2015.
52. نجم الدين أجار، مبادرة الرياض في الأمن الإقليمي ليس واقعيًّا.
https://www.aa.com.tr/tr/analiz-haber/riyadin-bolgesel-guvenlik-girisimleri-gercekci degil/1318445
53. Manjang, Alieu. 2017. Beyond the Middle East: Saudi-Iranian Rivalry in the Horn of Africa. International Relations. vol. 5. no. 1: 46-60.
54. Bastaoros, Youssef Tarek. 2015. The Saudi reaction to the Arab revolts: the paradoxical Saudi policy towards the Arab Spring. Master Thesis, The American University in Cairo. pp. 48-51.
& مرجع سابق، جوب، 2016
55. مرجع سابق، أربوغا، 2016.
56. مرجع سابق، جنكيز، 2016.
57. مرجع سابق، بهات تشارجي، 2016.
58. Sial, Safdar. 2016. Emerging dynamics in Pakistani-Saudi relations. https://www.files.ethz.ch/isn/195227/202d14d49238cab72b99e625383101d3.pdf.
59. المرجع السابق، سيال، 2016.
60. مرجع سابق، بهات تشارجي، 2016؛ جوب، 2016.